اقتصاد

الأردنيون يترقبون انخفاض أسعار المحروقات

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

يأمل الأردنيون انخفاض أسعار المحروقات بنسب مؤثرة بموجب التسعيرة الشهرية التي تقوم بها الحكومة، انعكاسا لانخفاض أسعار النفط ومختلف أصناف المحروقات في أسواق العالم. كما يترقب الأردنيون أن تكون نسبة التخفيض المرتقبة على أسعار المشتقات النفطية تعكس كامل الانخفاضات التي طرأت على أسعارها عالميا، لتخفيف الأعباء المالية عنهم خاصة مع موجات الغلاء التي طاولت كافة السلع، لا سيما الغذائية منها، مقابل تراجع الدخول وتآكلها. وكانت الحكومة قد حررت أسعار المشتقات النفطية في العام 2012 واتبعت تسعيرة شهرية تصدرها لجنة حكومية متخصصة تشرف عليها وزارة الطاقة، بحيث تتماشى الأسعار مع الأسواق العالمية والمتغيرات التي تطرأ عليها. ومع نهاية كل شهر، تقوم لجنة التسعير بتحديد أسعار مختلف أصناف المحروقات للشهر اللاحق استنادا إلى المتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية. وقال الخبير في قطاع الطاقة هاشم عقل لـ«العربي الجديد» إنه نتيجة للانخفاض الحاد على أسعار المشتقات النفطية والنفط عالميا، يفترض أن تتأثر السوق المحلية بشكل إيجابي لجهة تراجع الأسعار وحتى يشعر المواطن بذلك، بخلاف الأشهر السابقة التي كان فيها التخفيض هامشيا وغير مؤثر على إنفاق الأردنيين على الطاقة والوقود.

وأضاف أنه استنادا إلى تراجع الأسعار عالميا، يفترض أن ينخفض سعر ليتر البنزين 90 بمقدار 40 فلسا وبما نسبته 4%، وليتر البنزين أوكتان 95 40 فلسا وبنسبة 3,3% وكذلك تراجع سعر الديزل/ السولار 35 فلسا وبنسبة 4,7%. وأشار إلى أن هذه الأسعار المقدرة تعكس التراجع الذي حدث خلال الشهر الحالي على أسعار خام برنت، إذ أن أسعار الفائدة المرتفعة وتأجيل خفضها أدت إلى هذا الانخفاض.

وقال عقل إن الضريبة المقطوعة المفروضة على أسعار المشتقات النفطية، ونسبتها عالية، تبقي أسعارها مرتفعة في الأردن وترتب أعباء كبيرة على المواطنين، إذ إن أي انخفاض على الأسعار لا يؤثر على الضريبة التي هي ثابتة وغير متغيرة حسب متغيرات الأسعار. وكانت الحكومة قد ثبتت منذ سنوات قيمة الضريبة المفروضة على المحروقات، الأمر الذي يعني عدم ارتفاع قيمة الضريبة على المحروقات في حال ارتفعت الأسعار، وكذلك عدم انخفاضها في حال انخفاض الأسعار. ويشتمل نظام الضريبة الخاصة على فرض ضريبة خاصة على المحروقات والمشتقات النفطية ليتوافق مع نظام تسعير المشتقات النفطية المتبع.

وبموجب نظام تسعير المشتقات النفطية الجديد، اعتُمد مبدأ الضريبة المقطوعة، التي حُددت بمقدار ثابت إما فلس/ليتر أو دينار/طن لكل نوع من أنواع المشتقات النفطية، بحيث تعكس هذه الضريبة إجمالي قيمة الضرائب والبدلات والرسوم المفروضة على هذه المشتقات. ويعاني الأردنيون من موجات غلاء متواصلة لأسعار السلع الضرورية والخدمات. وأظهرت بيانات حديثة من دائرة الإحصاءات العامة الأردنية أن معدل التضخم ارتفع في إبريل/ نيسان الماضي 1,3 بالمئة على أساس سنوي. وبحسب التقرير، من أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في الارتفاع مجموعات الإيجارات، والمياه والصرف الصحي، والتبغ والسجائر.

أسعار القمح تواصل الارتفاع

زادت أسعار القمح عالمياً بنسبة 20% منذ بداية إبريل/ نيسان الماضي، فارتفعت التكاليف على التجار والمستوردين. ويواجه مشترو القمح في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، الذين يمثلون ثلثي الواردات العالمية من القمح، مشكلة نقص المعروض نسبياً بعدما أدى الطقس السيئ في روسيا وأوروبا إلى رفع أسعار القمح على نحو غير متوقع بنسبة 20%، منذ بداية الشهر الماضي. وحسب رويترز، قفزت أسعار محصول قمح البحر الأسود الجديد المعروض في آسيا إلى نحو 300 دولار للطن المتري، بما في ذلك التكلفة والشحن، لشهر يوليو/ تموز، من نحو 250 دولاراً للطن في بداية إبريل. ومن شأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أن يزيد من أعباء المستهلكين الذين ما زالوا على مستوى العالم يتكيفون مع فترة معدلات التضخم المرتفعة في أعقاب جائحة كورونا وتبعات الغزو الروسي لأوكرانيا.

(الكسندر موروزيك/الأناضول)

قفزات أسعار القمح أزمة في الطريق

مصطفى عبد السلام

على حكومات الدول الكبرى المستوردة للقمح أن تضع يدها على قلبها من الآن استعدادا للتعامل مع القفزات الحالية والمتوقعة في أسعار القمح والحبوب في أسواق العالم، والتي تستنزف جزءا مهما من إيرادات النقد الأجنبي، خاصة في دولة مثل مصر التي تصنف أنها أكبر مستورد للقمح، حيث تستورد نحو 5,3% من إجمالي القمح عالميا، وتبلغ قيمة وارداتها من القمح ما يقرب من خمسة مليارات دولار سنويا، في حين ترتفع القيمة إلى نحو 18 مليار دولار تمثل كلفة واردات الأغذية والمحاصيل الزراعية. كما يمثل الغذاء 21% من إجمالي الواردات من الخارج.

وكذا الحال ينطبق على كل من الجزائر والمغرب اللذين يحتلان الرقمين السادس والثامن في قائمة أكبر 10 دول مستوردة للقمح في العالم. كما تمتد الأزمة إلى دول عربية أخرى تستورد القمح بكميات ضخمة مثل اليمن والسودان وتونس والأردن والعراق وسورية وليبيا، وكذا السعودية والإمارات، حيث إن أي زيادة في سعر القمح والأغذية تمثل مشكلة لبعض موازنات الدول التي تعاني معظمها من ندرة النقد الأجنبي باستثناء الدول النفطية ذات الفوائض المالية.

وخلال الفترة الماضية، سجلت أسعار القمح في الأسواق الدولية أعلى مستوى لها في 10 أشهر، وزادت الأسعار بنسبة 20% منذ بداية إبريل/ نيسان الماضي، وفي ظل قفزات الأسعار تلك، امتنع التجار في العديد من الدول عن استيراد القمح، وهو ما يشكل عبئا على الأسواق والمستهلك والمخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية، ويزيد المخاوف المتعلقة بشح الإمدادات في حال إقدام دول كبرى منتجة للغذاء على وضع قيود على صادراتها الغذائية كما حدث خلال أزمة كوفيد 19.

التوقعات تشير إلى أن أسعار القمح ستواصل الارتفاع خلال الفترة المقبلة لأسباب عدة من أبرزها استمرار الحرب المستعرة في أوكرانيا، والهجمات الروسية على البنية التحتية الزراعية في أوكرانيا بما فيها مخازن القمح، والطقس الجاف في كبرى الدول المنتجة ومنها الولايات المتحدة وأستراليا، وارتفاع الرطوبة في دول غرب أوروبا، وزيادة موجة الجفاف التي تسود منطقة البحر الأسود المنتجة للحبوب.

في ظل تلك التوقعات، فإن على الدول العربية المستوردة للحبوب الاستعداد مبكرا لمواجهة هذا التحدي الغذائي والمالي، فزيادة أسعار القمح تعني زيادة ضغوط التضخم على أسواق تلك الدول، واستنزاف مواردها من النقد الأجنبي والضغط على عملاتها. وربما تدفع المواطن إلى الخروج إلى الشارع للتظاهر في حال معالجة الحكومات الأزمة على حسابه عبر زيادة سعر الخبز والدقيق.

أسواق

كوريا الجنوبية تستقبل 1,46 مليون سائح أجنبي

أوضحت منظمة السياحة الكورية أمس، أن عدد السياح القادمين إلى كوريا الجنوبية ارتفع بمقدار 64,6% على أساس سنوي إلى 1,46 مليون سائح في إبريل/ نيسان. ويمثل هذا الرقم 89,5% من مستوى نفس الشهر من عام 2019 قبل جائحة كوفيد-19. ومن حيث عدد السياح، احتلت الصين المرتبة الأولى بـ 411 ألفا، وتليها اليابان بـ 229 ألفا، والولايات المتحدة بـ 123 ألفا، وتايوان بـ 118 ألفا، وفيتنام 53 ألفا. وسجلت الولايات المتحدة وتايوان زيادة قدرها 19,7% و4% بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 على التوالي. ووصل عدد السياح من الصين واليابان إلى 83% و79% من مستوى نفس الشهر من عام 2019 على التوالي.

الصين تطلق خطة عمل للحفاظ على الطاقة

أصدر مجلس الدولة الصيني خطة عمل للحفاظ على الطاقة والحد من الكربون للفترة 2024-2025، بهدف خفض استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني اكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2,5 في المائة و3,9 في المائة على التوالي في عام 2024. ووفقا للخطة المذكورة، سيتم تخفيض استهلاك الطاقة لكل وحدة من القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية فوق الحجم المحدد بنحو 3,5 في المائة هذا العام. واضافت الخطة ان نسبة استهلاك الطاقة غير الاحفورية ستصل الى حوالي 18,9 في المائة في عام 2024 و20 في المائة في عام 2025. وفي عامي 2024 و 2025.

«السكنية الكويتية» ترسي مناقصتين

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية ترسية مناقصتين لأعمال الطرق وشبكات البنية التحتية، لعدد 13812 قسيمة سكنية جنوب صباح الأحمد، بقيمة 172,66 مليون دينار، وفق بيان أمس الخميس. وقالت نائب المدير العام لشؤون الرقابة ونظم المعلومات امينة عبد الكريم العوضي، إن المناقصة الاولى خاصة بإنشاء وإنجاز وصيانة أعمال الطرق وشبكات البنية التحتية لعدد 7 آلاف و623 وحدة سكنية لضواحي مشروع مدينة جنوب صباح الأحمد. وتمت الترسية وفق امينة العوضي على أقل الاسعار المقدمة في الترتيب والتي كانت من نصيب شركة هندسة البناء الحكومية الصينية بمبلغ 93,78 مليون دينار.

تهريب ذهب من أفريقيا إلى الإمارات بـ115 مليار دولار

أفاد تقرير نُشر أمس الخميس بأن تهريب الذهب من أفريقيا، وخاصة إلى الإمارات، زاد بشكل حاد خلال العقد الماضي وأن مئات الأطنان من الذهب تقدر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات، تخرج من القارة بشكل غير قانوني كل عام. ووفقا لتحليل أجرته «سويس إيد»، وهي منظمة تركز على المساعدات والدعم التنموي، فقد جرى تهريب ما إجماليه 435 طنا من الذهب تتجاوز قيمتها 30 مليار دولار من أفريقيا عام 2022. وقام عمال مناجم صغار غير تابعين لشركات باستخراج معظم هذه الكمية. وحسب «رويترز»، ذكرت «سويس إيد» أن الإمارات كانت الوجهة الرئيسية للذهب المهرب من أفريقيا، إذ استقبلت 405 أطنان عام 2022. وأضافت المنظمة أنه خلال العقد الماضي، تلقت الإمارات أكثر من 2500 طن من الذهب المهرب بقيمة إجمالية تتجاوز 115 مليار دولار. وقال مسؤول السلع الأولية في «سويس إيد» وأحد معدي التقرير، مارك أوميل، إنّ الإمارات تساهم في عمليات صهر وإعادة تشكيل الذهب غير القانونية، لأن كميات كبيرة من الذهب المهرب تكتسب وجوداً قانونياً من خلال المرور عبر الإمارات، مضيفاً: «إذا واصلنا رؤية أكثر من 400 طن من الذهب الذي لا توجد له صفة قانونية تدخل إلى الإمارات كل عام، فإنّ هذا مؤشر واضح على وجود خلل خطير في تنفيذ اللوائح في الإمارات». ورداً على الاتهامات بأن الإمارات لا تبذل ما يكفي من جهد لتنفيذ اللوائح في هذا الصدد، قال متحدث باسم وزارة الاقتصاد الإماراتية إنه لا يمكن اعتبار بلاده مسؤولة عن سجلات تصدير حكومات أخرى. ويزداد عدد الذين يلجأون إلى التعدين الحرفي، أو التقليدي، خاصة مع تضاعف سعر الذهب منذ عام 2009. وتقدر «سويس إيد» أن تعدين الذهب الحرفي، الذي يجري على نطاق صغير غير رسمي في البلدان الأفريقية، أنتج ما بين 443 و596 طناً من الذهب عام 2022. في المقابل، ينتج عمال المناجم العاملون في صناعة التعدين نحو 500 طن من الذهب سنوياً. وما يفاقم عمليات تهريب المعدن الأصفر الحروب والصراعات في العديد من دول القارة السمراء. وعلى سبيل المثال كان رئيس شعبة مصدّري الذهب في السودان عبد المنعم الصديق قال في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إن «شركات تابعة للنظام السابق وأخرى حكومية وغيرها تتدثر بغطاء شركات حكومية محمية تعمل في تصدير الذهب وتبيعه في دبي وتوزع العائد لتجار العملة من دون علم بنك السودان المركزي».

(رويترز، العربي الجديد)

تقرير

عودة شبح المجاعة شمالي غزة بعد انفراجة مؤقتة

مع دخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يومه الـ 238، تتفاقم المجاعة بعد انفراجة بسيطة شهدها أهالي شمالي القطاع، لكنها انتهت بالحصار التام

غزة ـ **علاء الحلو**

يُطارد شبح المجاعة نحو 700 ألف فلسطيني شمالي قطاع غزة، فيما يتخوّف ما يزيد على 1,5 مليون فلسطيني في المناطق الوسطى والجنوبية من النقص المُتزايد في السلع والمواد الغذائية، جراء الإغلاق الإسرائيلي للمعابر، ومنع دخول المواد الأساسية. تفتقر أسواق المحافظات الشمالية لقطاع غزة إلى مُختلف أصناف المواد الغذائية الأساسية، والبقوليات، والخضروات واللحوم، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان تفاصيل المجاعة التي أدت إلى استشهاد 31 فلسطينياً نتيجة سوء التغذية، ونفاد المواد الغذائية، والماء، ومع دخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يومه الـ 238، الذي أدى إلى استشهاد وفقدان ما يزيد على 46 ألف فلسطيني، وإصابة 81 ألفاً بجراح مُختلفة، 71% منهم من الأطفال والنساء، بدأت ملامح المجاعة تتجسد على أرض الواقع، بعد انفراجة بسيطة شهدها أهالي شمالي القطاع، لكنها انتهت بالإغلاق التام للمعابر، قبل أن تؤثر إيجاباً في الواقع الإنساني.

شبح المجاعة

لم يُدخِل الاحتلال الإسرائيلي الشاحنات المُحملة بالبضائع والمواد الغذائية إلى مُحافظتي غزة والشمال مُنذ قرابة شهر، الأمر الذي يُنذر بعودة خطر المجاعة لتهديد مئات الآف الفلسطينيين الذين يُعانون تفاصيل المأساة الحقيقية جراء تواصل العدوان الإسرائيلي مُنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويقول الفلسطيني هاني أشريم، وهو من سُكان حي الشيخ رضوان شمالي مدينة غزة، إن أسواق القطاع تُعاني شُحاً كبيراً في مُختلف الأصناف، وفي مقدمتها أنواع الخضروات والفواكه، كذلك الدواجن، أو البيض، أو اللحوم، بعد فترة قصيرة من توافرها لمُدة محدودة، «اختفت غالبية السلع مُجدداً». ويلفت أشريم في حديثه مع «العربي الجديد» إلى أن حالة الأسواق في مدينة غزة غير مستقرة، مضيفاً أن «هناك نُدرة كبيرة في البضائع، التي ارتفعت أسعارها بشكل خيالي، كذلك في المُعلبات التي ارتفع ثمنها ما يزيد على خمسة أضعاف، في ظل القدرة الشرائية المعدومة لدى المواطنين الذين انهكتهم مُجريات العدوان». ولم يُخفِ الفلسطيني إبراهيم جمال انزعاجه من الوضع العام للأسواق العشوائية وغير المُنتظمة في كل شيء، سواء في البضائع المعروضة، أو الأسعار، ويقول: «نستيقظ في كل يوم على واقع مُختلف، واشد سوءاً من اليوم الذي يسبقه بسبب تحكم الاحتلال الإسرائيلي في فتح المعابر وإغلاقها، أو في دخول البضائع من عدمه». ويُبين جمال لـ«العربي الجديد» أن الأسر الفلسطينية في مدينة غزة لم تعد تُقدر الطبخة التي يودون طهوها، بل تُحدد الأسواق طبيعة تلك الطبخة وفقاً للأصناف المتوافرة، إلا أن «الشح الكبير في الخضروات والمواد الغذائية بدا يقلقنا، ويعيد إلى أذهاننا قساوة المجاعة التي عشناها، ويبدو أننا لم ننجُ منها بعد». ويوضح جمال الذي يعيل أسرة مكونة من خمسة أفراد اختلاف الكبير في أسعار بعض الخضروات والمواد الغذائية، إذ ارتفع سعر كيلو السكر من 3 شيكل إسرائيلي إلى ما يزيد على 50 شيكلاً، فيما وصل سعر الكيلو الواحد للبصل إلى قرابة 80 شيكلاً، وسعر كيلو الطماطم إلى 60 شيكلاً، وارتفع سعر اللحوم المُعلبة من 2 شيكل إلى 10 شواكل، وسعر علبة الفول من 3 شواكل إلى 15 شيكلاً. (الدولار الأميركي يساوي 3,67 شواكل).

100

دخلت 100 شاحنة تقريبا عبر الرصيف البحري العائم الذي أنشأته الولايات المتحدة، والذي أعلنت وزارة الدفاع الأميركية تفكيكه مؤقتا بعدما ظهر فشله الذريع وقد جرفته امواج البحر.

نفاد البضائع

أما الفلسطينية سماح أبو العيس، فتوضح لـ«العربي الجديد» أن ترافق نفاد البضائع من الأسواق مع الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية المتوافرة، في ظل الحالة الاقتصادية المعدومة يسبب تضاعف مُعاناة الفلسطينيين، الذين يتعرضون لأبشع حرب إبادة عرفتها البشرية. وتوضح أبو العيس التي بدا الإرهاق واضحاً على ملامحها وهي تتجول في سوق الصحابة الشعبي شرقي مدينة غزة أن أسرتها تعاني من صعوبة بالغة في الحصول على كل شيء، في ظل نفاد المواد الغذائية، والماء الصالح للشرب، أو الاستخدام الآدمي، وتضيف: «نوزع الأدوار فيما بيننا، لتوفير الماء والغذاء في ظل حالة الشح الشديد والمتزايد». وتتفاقم الأزمة الإنسانية ويسود القلق من عودة شبح المجاعة إلى مدينة غزة وشمال القطاع تحديداً، في الوقت الذي تتواصل العملية العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح جنوبي القطاع، مُنذ السابع من مايو/ أيار الجاري، وهو التاريخ الذي سيطرت فيه قوات الاحتلال على معبر رفح الحدودي، ما أدى إلى إغلاقه، ومنع دخول البضائع والمُساعدات من معبر كرم ابو سالم مُنذ ما يزيد على ثلاثة اسابيع. ويتزامن استنفاد أسواق شمال قطاع غزة للبضائع والمواد الغذائية، مع الارتفاع الخيالي في أسعار البضائع المتوافرة بكميات محدودة للغاية مع أزمة مالية خانقة، وانعدام في القدرة الشرائية عند المواطنين الذين يعانون كذلك من شبح الفقر بسبب إغلاق فروع البنوك، وعدم القدرة على صرف رواتبهم أو توفير السيولة التي تمكنهم من شراء أدنى مُتطلباتهم المعيشية. في الإطار، حذر المكتب الإعلامي الحكومي من عودة خطر المجاعة إلى غزة والشمال، وتفاقم أزمة الأمن الغذائي في المحافظات الوسطى والجنوبية لقطاع غزة، بعد نزوح عشرات الآلاف من مدينة رفح، في الوقت الذي يشهد ضعفاً في جهود الإغاثة، إذ دخل نحو 100 شاحنة فقط عبر الرصيف البحري العائم الذي أنشأته الولايات المتحدة، بينما لم يدخل مُحافظتي غزة والشمال الأسبوع الماضي سوى 214 شاحنة، نصفها طحين، وست شاحنات أدوية، وهي كميات لا تكفي ليوم واحد.

فلسطينيون يُخرجون خبزا من أفران منزل دمره الاحتلال (سعيد خطيب/فرانس برس)

الجزائر

تحقيق حول اتساع السوق الموازية

الجزائر ـ **محمد وانلا**

يستعد المكتب الدولي للعمل عبر فرعه في الجزائر، ومركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (حكومي)، لإنهاء تحقيق مفصل بشارك الاتحاد الأوروبي في تمويله، يتطرق لأسباب انتشار الاقتصاد الموازي في البلاد، مع اقتراح حلول للحكومة والنقابات وأرباب العمل. وأفاد مصدر رفيع على صلة بالملف في الجزائر العاصمة لـ «العربي الجديد»، بأن هذا التحقيق الذي سيكشف عنه في غضون أسابيع قليلة، سيقف على الأسباب والدوافع التي تقف وراء انتشار هذا النوع من الاقتصاد في البلاد، مع اقتراح حلول عملية من الجانبين السياسي والعملياتي، للحكومة، والشركات وأرباب العمل، والعمال والموظفين.

الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي

ستصادق الحكومة والنقابات والشركات وأرباب العمل على التحقيق قريبا، والذي يأتي في إطار مشروع «سوليفام» الإقليمي الذي يشارك الاتحاد الأوروبي في تمويله، ويهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الموازي (غير المنظم) إلى اقتصاد رسمي من خلال حوار اجتماعي شامل. ويتماشى مشروع «سوليفام» وفق المصدر ذاته، الذي رفض ذكر اسمه، مع الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية الرامية إلى تطوير إستراتيجية وطنية متكاملة للانتقال من الاقتصاد الموازي إلى الرسمي، ويركز على أربعة بلدان هي الجزائر ومصر ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

دورات تدريبية

وفي إطار هذا المشروع، يجري حاليا تنظيم دورات تكوينية (تدريبية) لمسؤولين نقابيين من الاتحاد العام للعمال الجزائريين (أكبر تنظيم نقابي في البلاد)، بالتنسيق مع المكتب الدولي للعمل بالجزائر، تُهدف إلى تقديم الدعم الفني لأعضاء التنظيم النقابي، من أجل تعزيز مشاركتهم الفعّالة في الحوار الاجتماعي حول موضوع إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، والمساهمة في انتقال العمال من الاقتصاد الموازي إلى الرسمي. وتهدف الورشات التدريبية إلى دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين في وضع خارطة طريق لتشجيع انتقال العمال غير الرسميين (غير المصرح بهم) إلى الاقتصاد الرسمي، واستفادتهم من تغطية صحية وضمان اجتماعي. ووفق بيانات رسمية لسنة 2019 للديوان الوطني الحكومي للإحصائيات، فإنّ نحو 41 بالمائة من سكان البلاد غير منتسبين للضمان الاجتماعي من إجمالي العمالة. أما في القطاع الخاص فإن نحو 67 بالمائة من العمالة غير مشمولة بالضمان الاجتماعي.

انتشار على نطاق واسع

ينتشر الاقتصاد الموازي في الجزائر على نطاق واسع، سواء في القطاعات التجارية التي لا تصرح بنشاطها للسلطات ولا بموظفيها، أو الشركات وبدرجة أولى في القطاعات الخاصة التي توظف عمالا بدون تغطية (ضمان) اجتماعية. وجراء الاقتصاد غير الرسمي، تنتشر في الجزائر ظاهرة اكتناز الأموال في البيوت أو ما يعرف محليا بـ «الشكارة» أو الأكياس المملوءة بالأموال، والتي تتأتى خصوصا من نشاطات تجارية واقتصادية غير مصرح بها. ونظراً إلى اتساع رقعة الاقتصاد الموازي، انتشر الدفع نقدا «كاش» بعيدا عن الفواتير أو الدفع الإلكتروني أو المعاملات البنكية. ولسنوات عديدة نص قانون الموازنة العامة للبلاد على إلزامية اعتماد الدفع الإلكتروني من طرف التجار بهدف كبح السوق الموازية، لكن الإجراء جرى تأجيله في كل مرة، بسبب رفض الأغلبية منهم الانخراط فيه. ونتيجة لهذا الانتشار، ارتفع حجم الكتلة النقدية المتداولة في الأوساط الموازية على مستويات كبيرة، قدرها رئيس البلاد عبد المجيد تبون نهاية 2022 بنحو 90 مليار دولار.

احد اسواق العاصمة الجزائرية يوم 21 نوفمبر 2023 (عيسى تيرلي/الأناضول)

أخبار العرب

الأردن: تراجع أسعار المنتجين الصناعيين

انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين في الأردن خلال الثلث الأول من العام الحالي بنسبة 1,33 بالمئة، وصولا إلى النقطة 107,26 مقابل 108,71 في الفترة نفسها من العام الماضي، علماً أنه تم تعديل سنة الأساس لتصبح (2018 = 100) بدلاً من (2010 = 100). وأوضح التقرير الشهري الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة أمس الخميس، أن هذا الانخفاض جاء نتيجة لانخفاض أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 1,66 بالمئة، وأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 2,27 بالمئة، في حين ارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة 4,48 بالمئة. وحسب التقرير، انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين في إبريل/ نيسان من العام الحالي بنسبة 0,66 بالمئة، وصولا إلى النقطة 107,42 مقابل 108,12 نقطة في الشهر نفسه من عام 2023. وعلى الصعيد السلعي، ساهم انخفاض الرقم القياسي لشهر إبريل من عام 2024 مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2023 في انخفاض أسعار الصناعات التحويلية والاستخراجية، في حين ارتفعت أسعار الكهرباء.

عُمان تشارك في معرض بالمنامة

شاركت سلطنة عُمان، أمس الخميس، في فعاليات النسخة الثانية من معرض المنتجات العُمانية - البحرينية في المنامة. ويأتي المعرض برعاية وزير العمل البحريني جميل بن محمد حميدان، وفق وكالة الأنباء العُمانية، ويستمر لمدة أربعة أيام، بمجمع السيف بالعاصمة البحرينية المنامة. وتنظم المعرض جمعية الصداقة العمانية - البحرينية، بالتعاون مع سفارة مملكة البحرين لدى السلطنة وسفارة سلطنة عُمان بالمنامة، وبمشاركة نحو 38 عارضاً بحرينياً وعمانياً من رواد الأعمال والأسر المنتجة وأسر الضمان الاجتماعي. ويستهدف المعرض ترويج منتجات رواد الأعمال في كلا البلدين الشقيقين، وبعد منصة مشتركة للتعرف إلى مستوى ونوع وجودة الإنتاج ويتيح عقد شراكات بين رواد الأعمال في كلا البلدين ونقل التجارب وتبادل الخبرات في مجالات الإنتاج. ويضم المعرض منتجات مختلفة تتنوع بين مجموعة من العطور والبخور والشموع وغيرها.

تقارير عربية

حال وناس

رفع أسعار الخبز والكهرباء لاسترضاء صندوق النقد

القاهرة ـ **عادل صبري**

قررت الحكومة رفع أسعار الخبز المدعوم بنسبة 300% اعتبارا من غد السبت. برر مصطفى مدبولي زيادة السعر من خمسة قروش إلى 20 قرشًا للرغيف بارتفاع كلفته إلى 125 قرشا، وزيادة الدعم المخصص له سنويا إلى 125 مليار جنيه (الدولار = نحو 47 جنيها). فسر خبراء اقتصاد، في أحاديث لـ«العربي الجديد»، القرار المباغت لنحو 64 مليون مواطن يحصلون على الرغيف المدعم يوميا بأنه قفزة للأمام في محاولة استباقية من الحكومة لمواجهة الضغوط الهائلة التي تمارسها بعثة صندوق النقد الدولي الموجودة بالقاهرة منذ أسبوع، لفحص برنامج إصلاح هيكلي شامل للاقتصاد، يتضمن تخفيض قيمة العملة، وتحرير سعر الصرف وبيع الأصول العامة. أكد الخبراء أن عدم التزام الحكومة ببرنامج طرح الأصول العامة واتباع سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي مع وجود تباطؤ ببرنامج الإصلاح الاقتصادي وراء ارتباك الحكومة، ولجوؤها إلى اتخاذ قرارات استباقية، برفع الدعم عن الخبز والكهرباء والتحدث علانية حول توجهها لإلغاء الدعم العيني، مجرد محاولة لاسترضاء بعثة الصندوق. تجري بعثة صندوق النقد المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الموقع في ديسمبر/ كانون الأول 2022، مستهدفة التزام الحكومة بتنفيذ وثيقة بيع الشركات العامة، وتحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومراجعة استخدام حصيلة بيع مدينة رأس الحكمة، ومتابعة مستهدفات الموازنة العامة المطروحة أمام البرلمان لعام 2024-2025، الخاصة بدعم السلع التموينية والمحروقات ورفع سقف الاستثمارات العامة وخفض معدلات التضخم والعجز في الموازنة وسداد قروض الجهات الدائنة.

تنتهي بعثة الصندوق من المراجعة الحالية في 15 يونيو/ حزيران

فروض صندوق النقد

تحاول الحكومة الحصول على شهادة اعتماد جدارة جديدة من الصندوق لتوظيفها في الحصول على تدفقات مالية تقدر بنحو 12 مليار دولار خلال العام الجاري من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المانحة والمقرضة، خاصة الحكومية التي تمول مشروعات البنية الأساسية بفوائد بسيطة تسدد على فترات زمنية طويلة. تأمل الحكومة بالحصول على 9,3 مليارات دولار لجسر الفجوة التمويلية، بين إيرادات بقيمة 115,1 مليار دولار ومصروفات تبلغ 124,3 مليار دولار في العام المالي 2024-2025. قالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن بعثة الصندوق تولت على مدار خمسة أيام مراجعة التزام البنك المركزي بمرونة سعر الصرف، واستمرار تشديد السياسات النقدية والمالية، مشيدة بانخفاض قيمة الجنيه، باعتبارها خطوة حاسمة لمواجهة التذبذب الهائل في سعر الصرف والحد من تعدد أسواق العملة. ناقشت البعثة تراكم متأخرات شركات النفط الدولية بقيمة خمسة مليارات دولار، ودين الجهات الأجنبية المستحقة لدى الوزارات والبنك المركزي، التي تأثرت بنقص الدولار وخطط الحكومة بشأن سداد تلك المستحقات أو التفاوض مع الجهات الدائنة على تأجيل السداد لتصفية المتأخرات والالتزام بعدم تراكم متأخرات جديدة وتوفير السيولة بالبنوك بما يمكّن تلك الجهات من سداد المتأخرات في الوقت المناسب لكل الأطراف.

عدم الاحتفاظ بالعملة الصعبة

الزمت البعثة الحكومة بعدم احتفاظ الوزارات والجهات التابعة لها بأرصدة خاصة من العملات الصعبة، ووضعها بالبنك المركزي، واستبدالها بالجنيه لتوحيد جهة الصرف للدولار، وتسهيل تتبع نفقات الوزارات بالنقد الأجنبي في إطار برنامج التقشف الحكومي الذي تعهدت بتنفيذه منذ يوليو/ تموز 2023. بينت المناقشات مع مسؤولي الصندوق تراجعا في عوائد الطروحات الحكومية إلى 1,2 مليار دولار، بدلا من مبلغ مليارَي دولار استهدفت الحكومة تحصيله خلال العام المالي الجاري 2023-2024، يرجعه خبراء إلى تدني قيمة العروض المقدمة من المستثمرين. يشير محللون إلى مواجهة الحكومة صعوبات هائلة في بيع محطتي كهرباء سيمنز بالعاصمة الإدارية وبني سويف، جنوب القاهرة، وأربع محطات لتحلية المياه، وعشر شركات، منها شركتا وطنية للوقود وصافي للمياه المعدنية التابعتان للجيش. أكد اقتصاديون أن دعوة الحكومة أخيرا لتحريك سعر الخبز وحديث رئيس الوزراء حول تعميم الدعم النقدي بدلا من توزيع السلع المدعومة، جاءت بعد إثارة بعثة صندوق النقد ملاحظات حول تفشي فساد مهيمن على منظومة الدعم، وتوجيه الحكومة ملايين الجنيهات من الأموال المخصصة لدعم السلع للإنفاق منها على تجهيزات مكاتب الوزراء ومكافآت كبار الموظفين المشرفين على توزيع السلع. رصد أعضاء بلجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب تخصيص الحكومة 12 مليون جنيه من موازنة دعم السلع الغذائية المقدرة للعام المالي 2024-2025، بنحو 132,4 مليار جنيه للصرف منها على بدل انتقالات للعاملين بمكتب وزير التموين في العاصمة الإدارية الجديدة.

عامل توصيل خبز في وسط القاهرة، 17 مايو 2024 (أمير صكار/فرانس برس)

طرح أسهم من أرامكو

كشفت وكالة بلومبيرغ، أمس الخميس، أنّ السعودية تستعد لإطلاق طرح ثانوي لأسهم شركة النفط العملاقة أرامكو رسمياً بعد غد الأحد، في صفقة يمكن أن تجمع أكثر من 10 مليارات دولار، وستكون من بين الأكبر من نوعها في السنوات الأخيرة. ويجري التخطيط لتلقي الطلبات حتى يوم الخميس المقبل، بحسب ما قال أشخاص مطلعون للوكالة طلبوا عدم الكشف عن هويتهم. مشيرين إلى أنّ الصفقة اجتذبت اهتماماً غير رسمي من المستثمرين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا بقيمة إجمالية تزيد عن 10 مليارات دولار. وأفادت «بلومبيرغ» بأنّ أرامكو لم ترد فوراً على طلبات التعليق، علماً أن الطرح، إن حصل، فإنه يأتي بعد أيام من انخفاض سهم أرامكو إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من عام.

سورية

مشاريع في إدلب لفاقدي المهن

إدلب ـ **هادية منصور**

تبنت الكثير من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في إدلب وشمال غرب سورية برنامج منح المشاريع الصغيرة لتقديم العون لأصحاب الخبرات السابقة من فاقدي المهن، من فئة الشباب والباحثين عن مصدر رزق وعمل في مواجهة الظروف التي يعيشها هؤلاء في مخيمات النزوح والقرى والبلدات التي تضم الفئات الأشد فقراً. وعملت المشاريع الصغيرة بشكل أساسي على تنمية قدرات الأفراد بغية تحسين مستوى معيشة المستفيدين والتماس سبل الحياة الكريمة، وركزت على خلق فرص ذات طابع تنموي وفائدة مستدامة بعيداً عن تقديم مساعدات آنية ذات طابع إغاثي. وقالت ليلى العلواني (34 عاماً) وهي نازحة مقيمة في مخيمات مشهد روحين إنها كانت ضمن المستفيدات من منح المشاريع الصغيرة الذي أطلقته منظمة الناس في حاجة، عبر مجموعة من التدريبات والحصول بعدها على مبلغ مالي للانطلاق في مشروعها ببيع الألبسة الجاهزة في خيمتها. وأضافت: «كانت سعادتي لا توصف بالمنحة التي حصلت عليها وقدرها 1000 دولار، وهي ما اعتبرتها طوق نجاة من أوضاعي المزرية هنا في مخيمات النزوح التي تسير بي من سيئ إلى أسوأ وخاصة وأنني فاقدة المعيل منذ أربع سنوات». أحضرت العلواني مجموعة من الألبسة التي راحت تبيعها ضمن المخيم غير أنها أضطرت لتبيع بالدين لغالبية عميلاتها نظراً لأوضاعهن الصعبة، ما عاد عليها بالخسارة بعد صعوبة تحصيل الديون من الناس وادى لتوقف مشروعها واستخدام رأس مالها في الإنفاق على أطفالها الخمسة. وكذلك الحال مع مروان الصدير (30 عاماً) الذي حصل على منحة صيانة هواتف ذكية مؤلفة من لابتوب ومعدات صيانة ولوح طاقة شمسية وبطارية ورافع جهد، ولأن الإقبال على محله الذي افتتحه في خيمته كان ضعيفا للغاية اضطر لبيع المعدات وإنفاق ثمنها على أسرته بعد أن حاصرهم الفقر والديون من كل جانب. يقول الصدير إن تلك المنحة كان يمكن أن يؤتي ثمارها لو تبعها متابعة وتشجيع وحل للمشكلات التي تواجه المستفيدين في الترويج الأفراد بغية تحسين مستوى معيشة المستفيدين والتماس سبل الحياة الكريمة، وركزت على خلق فرص ذات طابع تنموي وفائدة مستدامة بعيداً عن تقديم مساعدات آنية ذات طابع إغاثي. وقالت ليلى العلواني (34 عاماً) وهي نازحة مقيمة في مخيمات مشهد روحين إنها كانت ضمن المستفيدات من منح المشاريع الصغيرة الذي أطلقته منظمة الناس في حاجة، عبر مجموعة من التدريبات والحصول بعدها على مبلغ مالي للانطلاق في مشروعها ببيع الألبسة الجاهزة في خيمتها. وأضافت: «كانت سعادتي لا توصف بالمنحة التي حصلت عليها وقدرها 1000 دولار، وهي ما اعتبرتها طوق نجاة من أوضاعي المزرية هنا في مخيمات النزوح التي تسير بي من سيئ إلى أسوأ وخاصة وأنني فاقدة المعيل منذ أربع سنوات». أحضرت العلواني مجموعة من الألبسة التي راحت تبيعها ضمن المخيم غير أنها أضطرت لتبيع بالدين لغالبية عميلاتها نظراً لأوضاعهن الصعبة، ما عاد عليها بالخسارة بعد صعوبة تحصيل الديون من الناس وادى لتوقف مشروعها واستخدام رأس مالها في الإنفاق على أطفالها الخمسة. وكذلك الحال مع مروان الصدير (30 عاماً) الذي حصل على منحة صيانة هواتف ذكية مؤلفة من لابتوب ومعدات صيانة ولوح طاقة شمسية وبطارية ورافع جهد، ولأن الإقبال على محله الذي افتتحه في خيمته كان ضعيفا للغاية اضطر لبيع المعدات وإنفاق ثمنها على أسرته بعد أن حاصرهم الفقر والديون من كل جانب. يقول الصدير إن تلك المنحة كان يمكن أن يؤتي ثمارها لو تبعها متابعة وتشجيع وحل للمشكلات التي تواجه المستفيدين في الترويج لمنتجاتهم وبضائعهم وخدماتهم، كما أن مبلغ 1000 دولار صغير ولا يكفي لقيام مشروع يمكن أن يكون ناجحاً ومستمرا وخاصة وسط الغلاء وقلة مصادر الدخل. هبة نور الدين إحدى العاملات السابقات في مجال الإشراف على تنفيذ المشاريع الصغيرة شمال غرب سورية من قبل بعض منظمات المجتمع المدني، ترى أن هذه المشاريع كان لها أثر إيجابي من كل النواحي، وهي ليست دعما للمستفيد فقط، بل دعم لعائلته ودفعهم للاستغناء عن السلة أو المساعدة الإغاثية السهلة. وأضافت لـ«العربي الجديد» أنه من الناحية المادية زادت دخل الأسرة، ومن الناحية الاجتماعية خففت جزءا من البطالة وأمنت فرص عمل للكثير من الأشخاص الباحثين عن فرصة عمل، ومن الناحية الاقتصادية نشطت السوق المحلية وزادت التنافس. وأشار إلى العامل النفسي أيضاً لصاحب المشروع الذي راح يعتمد على نفسه ويحقق ذاته ويملأ فراغه، ومن حيث هي نسبة لنجاح تلك المشاريع قالت إنها متفاوتة وتعود لطبيعة المتابعة من قبل المنظمات الداعمة له، ولكن هي بالمجمل فوق 50%، وفق متابعتها السابقة لتلك المشاريع. من جهة أخرى قال الخبير الاقتصادي يونس كريم لـ«العربي الجديد» إنه رغم أهمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في اقتصاديات دول العالم، إلا أن مناطق شمال غرب سورية ما تزال تعاني أزمات متلاحقة نتيجة عدم استخدام القوى الكامنة فيها من أجل بناء الاقتصاد الخاص بها. ووصف كريم تلك المشاريع الصغيرة بأنها مشاريع نمطية ولا تنتج قيمة مضافة للعائلات التي تعمل بها لعدة أسباب أهمها عدم وجود مؤسسة حقيقية لدى حكومة الإنقاذ أو المؤقتة، كما أن التنافس بين الأخيرتين يجعل المنطقة في حالة اضطراب دائم. وأوضح أن المنظمات التي تقوم بتلك المشاريع يسودها الفساد بسبب عدم وجود عناصر ذات خبرات اقتصادية لإدارة هذا النمط من جهة، ولعدم وجود تنسيق وتكامل فيما بينها من جهة أخرى، وأشار إلى أن معظم المنح التي تقدم لهذا النمط من المشاريع يذهب جلها كأجور ورواتب للمنظمات وسلطات الأمر الواقع كرشاوى للسماح بتنفيذها، وعلى التدريبات «غير المجدية لعدم وجود عناصر قادرة على خلق خبرات مهنية تقنية لدى المتلقي، إضافة لعدم تناسب وتناغم هذه المشاريع مع السوق المحلية». وبيّن أن مراكز الدراسات المقامة في المنطقة لا تهتم بهذا النمط من المشاريع عبر إعداد دراسات وإعادة تقييم للمشاريع، وتصنف هذه المشاريع أنها من مشاريع سبل العيش أي محاولة إبقاء المواطنين على قيد الحياة دون الحاجة إلى طلب المعونة، «وما هي إلا إشاعة، إذ سرعان ما يفشل المشروع وتتبخر الأموال بعد مدة قصيرة لعدم وجود ضوابط لإدارة هذه المشاريع التي يسودها الكثير من نقاط الضعف».

أخبار العالم

غوغل تستثمر ملياري دولار في ماليزيا

تعتزم مجموعة غوغل استثمار ملياري دولار في ماليزيا لإقامة أول مركز بيانات لها في هذا البلد، حسبما أعلنت الحكومة، لتنضم بذلك إلى عمالقة تكنولوجيا آخرين يضخون الأموال في المنطقة بحثا عن فرص للنمو. قالت الحكومة إن الأموال ستدعم 26500 وظيفة في قطاعات مختلفة في ماليزيا مثل الرعاية الصحية والتعليم والتمويل. وحسب فرانس برس، يأتي ذلك التقرير بعد أيام من إعلان رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم عزمه جذب استثمارات بقيمة 107 مليارات دولار على الأقل لقطاع أشباه الموصلات. وكشف أنور في إبريل/ نيسان الماضي عزمه بناء أكبر مجمع لتصميم الدوائر المتكاملة في جنوب شرق آسيا، مع تقديم حوافز تشمل إعفاءات ضريبية وإجراءات دعم لجذب شركات التكنولوجيا العالمية والمستثمرين.

إيران تخفض نمو السيولة النقدية

أعلن وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي الإيراني صولت مرتضوي، أن الحكومة تمكنت منذ بدء مهمتها من خفض نمو السيولة النقدية في البلاد من 42% إلى 26% بفضل الإدارة النقدية الجيدة والانضباط المالي.
وحسب وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا)، قال مرتضوي مساء الأربعاء: «بفضل الإجراءات الجيدة والصارمة للحكومة، انخفض معدل الفقر في البلاد بمقدار 6,5 ملايين شخص وإن هذه العملية مستمرة بهمم المسؤولين». وأشار إلى إجراءات ونتائج أخرى للحكومة، قائلا: إن إنتاج القمح تجاوز 14 مليون طن وتم ضمان شراء 11 مليون طن منه من المزارعين. وأضاف: في ظل إدارة حكومة الرئيس السابق إبراهيم رئيسي، تجاوزت صادرات بلادنا النفطية مليون برميل يوميا في غضون أقل من ستة أشهر.

أسواق

بينما يتزايد الرهان في بريطانيا على فوز حزب العمال في انتخابات 4 يوليو، يثار السؤال: هل تتمكن الحكومة العمالية من حل أزمات الاقتصاد المركبة، والمتمثلة في تفاقم الديون السيادية وارتفاع التضخم وهروب الاستثمارات وتدهور مستوى المعيشة؟

الاقتصاد البريطاني

تصوّر مبكر لما يمكن أن تفعله حكومة عمّالية

لندن ـ **العربي الجديد**

تدخل بريطانيا انتخاباتها المقبلة في الرابع من يوليو / تموز، وهي تعاني من أزمة اقتصادية عميقة، ووسط رهان على فوز حزب العمال بالانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة على أمل إصلاح حال الاقتصاد.

ومنذ الميزانية المصغرة التي قدمتها رئيسة الوزراء السابقة، ليز تراس، في أكتوبر/ تشرين الأول العام 2022، خسر حزب المحافظين الرأي العام البريطاني لصالح حزب العمال المعارض الذي حظي بتقدم كبير في استطلاعات الرأي. ولكن على الرغم من ذلك ظلت رؤية حزب العمال للاقتصاد غامضة وغير محددة وفق مراقبين. وعادة لا تنق الأسواق وحي المال في الحكومات العمالية التي ترى أنها تلجأ للحلول «الاشتراكية» لمعالجة الأزمات المالية عبر فرض الضرائب خصوصاً. ولكن في المقابل يرى محللون أن رؤية حزب العمال للاقتصاد بدأت تتضح في خطاب القته وزيرة خزانة الظل راشيل ريفز، أمام أعضاء القطاع المالي في بريطانيا بمنتصف مارس/آذار الماضي، حيث حددت راشيل الخطوط العريضة لخطة اقتصادية واسعة النطاق لإنقاذ الاقتصاد البريطاني. وقالت في خطابها الذي نقلته وسائل الإعلام البريطانية، إن الاقتصاد البريطاني يحتاج إلى نموذج جديد للإدارة الاقتصادية يسترشد بثلاث ضرورات أساسية وهي: الاستقرار السياسي وتحفيز الاستثمار من خلال الشراكة مع قطاع الأعمال والإصلاحات التي ستطلق العنان لزيادة الإنتاجية. وترى راشيل أن الموضوع الرئيسي الذي ينبغي التركيز عليه، هو أنه في غياب النمو المشترك على نطاق واسع، فإن الديمقراطية ذاتها قد تصبح في خطر ببريطانيا.

ويوم الثلاثاء الماضي تعهّد حزب العمال البريطاني المعارض بأن يدعم العمال والأعمال التجارية على حد سواء بعدما حظي بتأييد 120 من كبار الشخصيات في عالم المال والأعمال في وقت يحاول الإطاحة بالمحافظين في الانتخابات العامة المقبلة.

وفي خطاب ألقته في معمل لرولز رويس في وسط إنكلترا، شددت راشيل ريفز التي يتوقع بأن تُعيّن وزيرة للمالية حال فوز حزب العمال في انتخابات الرابع من تموز/ يوليو إن حزبها بات الحزب الطبيعي للأعمال التجارية. وجاء خطابها بعد ساعات على إعلان ائتلاف يضم 120 رئيسا تنفيذيا وغير ذلك من كبرى الشخصيات في عالم المال والأعمال دعمه لحزب العمال في رسالة مشتركة، مشيرا إلى أن «الوقت حان من أجل التغيير».

وتقليديا، يحظى حزب المحافظين الذي يتولى السلطة منذ 14 عاما بثقة مجتمع المال والأعمال البريطاني، لكن هذه السمعة تأثرت سلبا بعد بريكست واندلاع حرب أوكرانيا حيث واكبها تضخم مرتفع دفع البنك المركزي البريطاني لرفع سعر الفائدة عدة مرات، كما تواجه البلاد تباطؤاً في النمو الاقتصادي وتدهوراً في مستوى المعيشة يجعلها في ذيل قائمة الدول المماثلة في مجموعتي السبع والعشرين في العديد من المؤشرات. من جانبه يرى الخبير الاقتصادي البريطاني والأستاذ بجامعة أوكسفورد، تيجان بيتجن، أن الاقتصاد البريطاني يواجه أربع عقبات رئيسية، وهي ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم، الذي بعد حالياً الأعلى بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وكذلك الأعلى في بريطانيا منذ عقد السبعينات. وارتفع التضخم بسبب غلاء فاتورة الطاقة في أعقاب الحرب الأوكرانية التي اشتعلت في نهاية فبراير 2022 وما تلاها من الحظر على النفط والغاز الطبيعي الروسي. أما العامل الثالث فهو زيادة الدين العام البريطاني، وارتفاع خدمته الذي يؤثر على ارتفاع العجز في الميزانية. وحسب مكتب الميزانية البريطاني، بلغ صافي الدين السيادي البريطاني، أي صافي ديون المؤسسات العامة باستثناء بنك إنكلترا المركزي، 2,448,3 تريليون جنيه إسترليني في نهاية مارس/ آذار الماضي، أي ما يعادل 89,4% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني.

يذكر أن الاستثمار الخارجي في بريطانيا تراجع بشدة في بريطانيا بسبب خروج الاستثمارات الروسية وتراجع الاستثمارات الخليجية بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي يعرف بـ«بريكست»، وكذلك هروب الرساميل الأوروبية والشركات من البورصة البريطانية وحي المال البريطاني خوفاً من عقوبات بروكسل. وترى وزيرة خزانة الظل راشيل أن الاستثمار العام الثالث فهو زيادة الدين البريطاني بسبب ارتفاع معدل الفائدة المصرفية التي تفاقم الأقساط التي يدفعها أصحاب الأملاك العقارية. ووفق تحليل بدورية « كونفرسيشن» الإلكترونية، تشير الكثير من الأدلة بالفعل إلى أن التقلبات في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان لها تأثير سلبي كبير على الاستثمار في المملكة المتحدة. ولكن لا يمكن إرجاع كل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بريطانيا إلى الصراع الداخلي على السلطة داخل حزب المحافظين. إذ أن هنالك عوامل أخرى إلى جانب صراعات «بريكست» داخل حزب المحافظين التي أدت إلى تغيير ثلاث حكومات منذ خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي. من بين هذه العوامل الخارجية، تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي على الاقتصاد البريطاني مثل صعود الصين، والغزو الروسي لأوكرانيا، والحرب الإسرائيلية على غزة، وأزمة المناخ المتفاقمة، وكلها في حال فوزها ستؤسس لمجموعة من المؤسسات الجديدة، من بينها مجلس بريطاني جديد للبنية التحتية، ومجلس الإستراتيجية الصناعية، وصندوق الثروة الوطني، وشركة الطاقة البريطانية الكبرى التي ستكون مملوكة للدولة. كما أن لدى حزب العمال أفكاراً جديدة لدمج صناديق التقاعد ذات المساهمات المحددة المجزأة في المملكة المتحدة في صندوق واحد.

وتقول مسؤولة المال العمالية، إن الخطوة الأولى التي يستخدمها حزب العمال للتغيير في الاقتصاد، هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال قواعد الإنفاق الصارمة، حتى يتمكن من تنمية الاقتصاد وخفض الضرائب والتضخم والقروض العقارية. وترهق القروض العقارية المواطن البريطاني بسبب ارتفاع معدل الفائدة المصرفية التي تفاقم الأقساط التي يدفعها

زعيم حزب العمال كير ستارمر، 29 مايو 2024 (Getty)

ديون بريطانيا السيادية نحو 90% من حجم الاقتصاد... والاستثمارات الأجنبية تتراجع

عوامل ساهمت بالاضطراب الاقتصادي في بريطانيا ورفعت من كلفة المعيشة للأسر البريطانية.

وحول الضرائب التي ترعب الأثرياء وشركات حي المال بلندن، تقول ريفز، إن حزب العمال لن يزيد الضرائب، ولكنه سيجري بعض التغييرات الطفيفة نسبياً، مثل فرض ضريبة القيمة المضافة على رسوم المدارس الخاصة، كما قالت إن الحزب لن يزيد مستويات الاقتراض الحكومي، ولكنها تعتبر أن الاقتراض في حال فوز الحزب بالحكم سيكون فقط من أجل الاستثمار في الاقتصاد البريطاني. ويرى محللون أن استراتيجية حزب العمال ستعتمد بشكل كبير على التغلب على مشاكل التنسيق مع القطاع الخاص وإقناع الشركات بالاستثمار بشكل مشترك في القطاعات الحيوية مثل التقنية. ويقول محللون أن هنالك بلداننا مثل تايوان وكوريا الجنوبية باعتبارها نماذج لهذا النهج الاستثماري، إذ إن توجيه الاستثمار التجاري إلى قطاعات التكنولوجيا الفائقة التي تتمتع بإمكانيات تصديرية كبيرة، يمكن أن يساهم في تنمية الصادرات وخلق فرص جديدة للتوظيف ذي الأجور المرتفعة. وإذا كان تحليل ريفز صحيحاً، فإن اقتصاد الأوراق المالية سوف يدفع تكاليفه في نهاية المطاف ويرتفع دخل الضرائب. وبالتالي فإن الاقتصاد سيكون أكثر مرونة وينمو بسرعة أكبر، ويوفر المزيد من الإيرادات الضريبية للاستثمار في الإستراتيجية الصناعية والخدمات العامة.

ونما الاقتصاد البريطاني بوتيرة أعلى من المتوقعة خلال الربع الأول من 2024، بعد انزلاقه نحو الركود في النصف الأخير من العام الماضي. وأظهرت بيانات صدرت عن مكتب الإحصاءات الوطني، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة المتحدة بنسبة 0,6% على أساس فصلي في الربع الأول، بعد انكماشه بنسبة 0,3% و0,1% في الربعين الثالث والرابع من عام 2023. وفي وقت سابق حذر صندوق النقد الدولي الحكومة البريطانية من أنها في حاجة إلى توفير ما يصل إلى 30 مليار جنيه إسترليني كي تتمكن من بدء تقليص فجوة العجز في الموازنة، في وقت تضطر فيه الحكومة للاقتراض بكثافة لضبط حسابها الجاري.

الإسترليني يصوت مبكراً

يؤشر الارتفاع المتواصل في سعر صرف الجنيه الاسترليني الى ان اسواق الصرف بدأت تضع في حسابها فوز حزب العمال بالانتخابات البرلمانية، حيث إن المضاربين يعتبرون ان سياسة حزب المحافظين لن تضيف جديدا للأزمة الاقتصاد الذي يعاني من ارتفاع الديون العامة والتضخم. ويسعى العمال لتبني سياسات جديدة تركز على زيادة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة على امل زيادة التنافسية للصادرات وزيادة حصيلة الضرائب عبر ارتفاع اجور الطبقة الوسطى.

حرب الرقائق تتواصل بين بكين وواشنطن

تواصل حرب الرقائق بين الصين والولايات المتحدة، حيث تعتزم بكين فرض قيود على صادرات معدات وتقنيات متعلقة بمجالات الطيران والفضاء

بكين ـ **العربي الجديد**

تعتزم الصين فرض قيود على صادرات عدد من المعدات والتقنيات المتعلقة بمجالات الطيران والفضاء اعتباراً من مطلع شهر يوليو/تموز المقبل، وفق بيان صدر عن وزارة التجارة الصينية أمس الخميس. وقالت الوزارة في البيان المنشور عبر موقعها الإلكتروني، إن الإجراء يهدف إلى حماية الأمن والمصالح الوطنية للصين، والوفاء بالتزاماتها الدولية على غرار حظر الانتشار النووي. وبموجب القواعد الجديدة ستتطلب صادرات العناصر المحددة تراخيص تصدير من السلطات. وأوضحت أن القيود الجديدة سوف تشمل محركات الطيران والفضاء، والأجزاء الهيكلية، والمعدات المتعلقة بصناعة المحركات، فضلاً عن التقنيات والبرمجيات، إضافة إلى الأدوات والقوالب ومعدات المعالجة الأخرى التي تُستخدم في صنع مواد معينة مثل البلاستك فائق القوة الذي يدخل في تركيبه التيتانيوم، والألومنيوم وسبائكهما.

كما أشارت الوزارة إلى أن الضوابط الجديدة سوف تُطبق على التقنيات المستخدمة في تطوير وصناعة المعدات، مثل رسومات التصميمات، ومواصفات المعالجة وأدوات قياسها، وبيانات عمليات المحاكاة، وجميع الأمور المشابهة. وشددت الصين في يوليو الماضي إجراءاتها على صادرات مادتين رئيسيتين تستخدمان في صناعة رقائق الحاسوب، كانت تصدرهما للولايات المتحدة، حيث فرضت تراخيص خاصة لتصدير مادتي الغاليوم والجرمانيوم. وتعد الصين أكبر منتج لهذين المعدنين في العالم. وقالت وزارة التجارة الصينية إن القيود ضرورية «لحماية الأمن القومي والمصالح الوطنية».

وكانت وزارة التجارة الأميركية قد اعلنت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي منع بيع رقائق الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً والمصنعة في الولايات المتحدة للصين، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ العام الماضي. وتأتي القيود الصينية ضمن حرب التجارة الجارية بين واشنطن وبكين منذ عهد الرئيس السابق دونالد ترامب وردا على محاصرة تصدير الشرائح الغربية عالية التقنية إلى الصين

وحظرت القيود في البداية بيع «إنفيديا إتش 100»، وهو المعالج المفضل لشركات الذكاء الاصطناعي، وبدلاً من ذلك، تمكنت الشركات الصينية من شراء نسخة أبطأ قليلاً تسمى «إتش 800» والتي تتوافق مع القيود الأميركية. وقال مسؤولون كبار في وزارة التجارة الأميركية، إن قواعد الحظر الجديدة ستشمل تلك الرقائق أيضا، وقد تؤثر أيضا على الرقائق التي تبيعها شركتا «إنتل» و«إيه إم دي». وذكرت تقارير صحافية أن الإدارة الأميركية تدرس إغلاق ثغرة تسمح للشركات الصينية باستيراد رقائق الذكاء الاصطناعي عبر الشركات التابعة لها في الخارج. وتتواصل حرب الرقائق بين بكين وواشنطن، وفي مواجهة الضغوط الأميركية، تعكف الصين على جمع أكثر من 27 مليار دولار لأكبر صندوق استثمار في الرقائق لديها حتى الآن، على أمل تسريع تطوير التكنولوجيات المتقدمة الخاصة بالوسائط.

ويقوم «الصندوق الوطني للاستثمار في صناعة الدوائر المتكاملة» بجمع رؤوس الأموال من الحكومات المحلية والمؤسسات الحكومية، وفقاً لما نقلت «بلومبيرغ» في تقرير سابق. في ملف آخر، قالت الخارجية الصينية، أمس الخميس، إن بكين حثت المفوضية الأوروبية على وقف التحقيق الذي تجريه بشأن الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية، واصفة التحقيق بأنه «غير منطقي» ولا يتماشى مع القواعد الدولية. وبدأت المفوضية، التي تشرف على القواعد التجارية بالاتحاد الأوروبي المؤلف من 27 دولة، تحقيقا في أكتوبر الماضي بشأن ما إذا كان قطاع صناعة السيارات الكهربائية الصيني يتلقى دعما حكوميا يقتضي فرض رسوم جمركية إضافية. ومن المقرر أن تؤجل المفوضية الأوروبية إعلان القرار بشأن الرسوم الجمركية إلى ما بعد انتخابات البرلمان الأوروبي المقررة في التاسع من يونيو/حزيران المقبل. وفي وقت سابق أشار تقرير لوكالة بلومبيرغ إلى أن زيادة الصادرات الصينية تمثل تهديدا كبيرا لصناعة السيارات الكهربائية الضعيفة أصلا بدول الاتحاد الأوروبي. وتوظف صناعة السيارات في أوروبا أكثر من 13 مليون شخص بشكل إجمالي، ويمثل 7% من اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

الصين تحظر بيع محركات الطيران والفضاء للشركات الأميركية

مصنع رقائق في الصين/ 27 مايو 2023 (Getty)

أوبك تدرس معالجة تجاوز الإنتاج

فيينا ـ **العربي الجديد**

عقدت منظمة أوبك اجتماعا، أمس الخميس، لمعالجة قضايا تجاوز الحصص والإفراط في الإنتاج ووضع خطط تعويضات شاملة لتعويض الفائض السابق، وفقا لبيان للمنظمة النفطية. ويأتي هذا الضغط من أجل الالتزام بخطة خفض الإنتاج في الوقت الذي تراجع فيه سعر خام برنت نحو ستة دولارات للبرميل خلال الأيام ثلاثين الماضية. ووفق بيانات بلومبيرغ نهار الخميس، تراجعت عقود يوليو/تموز لخام برنت إلى 78,27 دولاراً، بينما تستهدف أوبك سعر 90 دولاراً للبرميل. ويأتي التراجع في وقت يشهد فيه العالم مجموعة من الحروب التي عادة ما تساهم في ارتفاع الذهب الأسود.

وحسب تقرير لنشرة «أويل برايس»، جمع الاجتماع خبراء فنيين من العراق وكازاخستان، إلى جانب متخصصين في الصناعة من مصادر ثانوية، وكانت مدفوعة بالتفويضات الأخيرة التي خدت في الاجتماع الوزاري الـ35 للمنظمة وخارجها الذي عقد في يونيو/ حزيران من العام الماضي. وكان العراق وكازاخستان من المشاركين الرئيسيين في اجتماع أمس، بسبب تجاوزات حصص الإنتاج. وأبلغ العراق عن كميات زائدة في الإنتاج تبلغ نحو 602 ألف برميل يوميًا، بينما بلغ تجاوز كازاخستان حصتها 389 ألف برميل في يناير/ كانون الثاني وفبراير/شباط ومارس/آذار خلال العام الجاري. وقدم كلا البلدين خططا من شأنها ضمان التعويض الكامل عن الكميات الزائدة في الإنتاج بحلول نهاية العام. بالإضافة إلى ذلك، سيُستوعب أي فائض في الإنتاج في إبريل/ نيسان 2024 ضمن أطر التعويضات المعنية طوال الفترة المتبقية من العام. ويأتي هذا الجهد التعاوني في أعقاب الالتزامات الأخيرة التي تعهدت بها كازاخستان للتعويض عن الإنتاج الزائد في يناير/ كانون الثاني، بما يتماشى مع الجهود الجماعية لأوبك+ للحفاظ على التوازن في إمدادات النفط العالمية. وتعتمد ورشة العمل على المبادرات السابقة التي تهدف إلى تعزيز الامتثال لتخفيضات الإنتاج وتعزيز الشفافية داخل الصناعة. وتقول أوبك إنها ستظل ثابتة في التزامها بضمان استقرار السوق البترولية وممارسات إنتاج النفط بما يكفي الطلب العالمي ويحقق التوازن بما يحفظ الأسعار في صالح المنتج والمستهلك. وفي فبراير/شباط، قال العراق، ثاني أكبر منتج في أوبك، إنه ملتزم بخفض إنتاجه الطوعي الذي حد من إنتاجه النفطي بما لا يزيد عن 4 ملايين برميل يوميا. واختارت أوبك خيار اللجوء إلى نظام «الحصص» استنادا إلى مفهوم قيام الدول الأعضاء فيها، ككل، بإنتاج النفط بكميات مخصصة فقط لسد الفجوة بين إجمالي الطلب العالمي والمعروض النفطي، من داخل أوبك وخارجها.

وتستهدف أوبك من نظام الحصص التحكم في السعر الذي تستهدفه الدول الأعضاء لبرميل النفط، وعادة ما تستخدم أسواق البترول العالمية هذا السعر المستهدف مؤشراً لتطور الأسعار.

دورة تدهور أسعار النفط مستمرة رغم الاضطرابات الجيوسياسية

مقر أوبك في فيينا (ألكسندر هالا/Getty)

رأي

الانقسام النقدي والمصرفي في اليمن وحتمية الحل

مطهر عبد العزيز العباسي

من المؤكد أن الحرب الكارثية تمثل أس وجذر الأزمات التي تواجهها اليمن، فخلال فترة الحرب تعيش الدولة أزمة إنسانية هي الأسوأ في عالمنا المعاصر، كما أن المجتمع اليمني يواجه أزمة سياسية معقدة دون وجود أفق للحل، إضافة إلى ذلك هناك أزمة اقتصادية مستفحلة مسببة ركوداً في النشاط الاقتصادي، وتدهوراً في القوة الشرائية للعملة، وارتفاعاً بمعدل التضخم، وتنامي ظواهر الفقر والبطالة وسوء الأوضاع المعيشية للسكان، وفوق ذلك تعميق التشطير الاقتصادي بين مناطق صنعاء وعدن، وأبرز مظاهره هو الانقسام النقدي والمصرفي وتعدد سعر الصرف والعملات، مما أوجد حالة من الإرباك وعدم اليقين لأصحاب الأعمال وعامة الناس في مناطق طرفي الصراع. كانت الأوضاع الاقتصادية في اليمن قبل الحرب شبه مستقرة، وكان هناك تناغم وتنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية، كما أن معظم المؤشرات الاقتصادية كانت عند المستوى المقبول، بسبب برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة منذ عام 1995، ومنذ اندلاع الحرب في بداية عام 2015، برزت ملامح الأزمة الاقتصادية، وتنامى الانقسام النقدي بالتدريج، حيث ساهمت كل من سلطتي صنعاء، وعدن في توسيع هذا الانقسام وتعقيده بأدوار متفاوتة، خلال مراحل زمنية متتالية ومتداخلة من فترة الحرب.

مرحلة التدهور المحدود

خلال الفترة 2015-2016، توقفت صادرات النفط والغاز، وبالتالي تراجعت بشكل كبير عوائدها من النقد الأجنبي، كما تجمدت السحوبات من القروض والمساعدات لتمويل المشاريع التنموية، كل ذلك أدى إلى الانخفاض الحاد في حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، صنعاء، رغم أن البنك استمر في تسديد أقساط القروض الخارجية للجهات المانحة، وصاحب ذلك شبه شلل في أجهزة الدولة، بما فيها الجهات الإيرادية، مثل الضرائب والجمارك، نجم عنه تراجع حاد في الإيرادات العامة، مسبباً زيادة العجز في الميزانية العامة للدولة. وخلال تلك الفترة، تولى البنك المركزي، في صنعاء، القيام بإدارة كل من السياسات النقدية والمالية، رغم أن الأخيرة من اختصاص وزارة المالية، فقد ظل البنك، من ناحية، يدير سعر الصرف معتمداً على الرصيد المتاح للاحتياطيات من النقد الأجنبي ويدير السيولة النقدية بما هو متاح من النقد المحلي، وعدم قدرته على طباعة نقود جديدة، بسبب رفض سلطة عدن الموافقة على ذلك. ومن ناحية أخرى، تمسّك البنك المركزي بميزانية 2014، المعتمدة وفقاً للدستور والقانون، كإطار مالي لتغطية النفقات العامة للدولة، معطياً الأولوية لصرف رواتب موظفي الدولة في كل الجهات (الجهاز المدني والأمني والعسكري)، وفي جميع المحافظات من المهرة حتى صعدة وحجة، مع تخفيض الإنفاق على بنود التشغيل والإعانات، وتجميد الإنفاق على المشاريع الاستثمارية، وظل البنك يمول النفقات العامة للدولة بالسحب على المكشوف للحكومة حتى استنفد الاحتياطيات من النقد المحلي المتوفرة لديه، بينما على الجانب الآخر، كانت سلطة عدن تعيش في بعض عواصم الدول المجاورة، وتمول نفقات موظفيها من مصادر التمويل الخارجي، وتحديداً من دول التحالف «السعودية والإمارات»، وفقاً لسلم أجور وبنود إنفاق مختلفة، ومقوّماً بالدولار أو بالريال السعودي أو بالدرهم الإماراتي. وخلال هذه المرحلة برزت ملامح الأزمة الاقتصادية المتمثلة في التراجع الحاد للنمو الاقتصادي إلى المستويات السالبة، ونفاد الاحتياطيات من النقد الأجنبي، ما نتج عنه تدهور محدود في القوة الشرائية للريال، فقد تصاعد سعر الصرف مع نهاية عام 2016، بحدود 50%، عما كان عليه في 2014، (كان سعر الصرف يساوي 215 ريالاً للدولار)، وأدى هذا إلى تزايد أسعار السلع المستهلكة، وخاصة المستوردة، بالعدل نفسه، كما ظهرت بوادر أزمة السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي، حيث فرض البنك المركزي سقوفاً على السحوبات من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات العامة، كما أن البنوك، أيضاً، فرضت سقوفاً على السحوبات من الودائع لديها للعملاء من الشركات ومن الجمهور. ومع منتصف عام 2016، كان البنك المركزي بصنعاء، على حافة الإفلاس، فقد تراجعت الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، ولم يعد قادراً على إدارة سعر الصرف، كما تراجعت الاحتياطيات من النقد المحلي لدرجة عدم قدرة البنك على تغطية نفقات الرواتب. وتزامناً مع ذلك، أصدرت سلطة عدن قراراً بتعيين محافظ للبنك المركزي ونائب ومجلس إدارة، ومعنى ذلك نقل إدارة البنك إلى مدينة عدن، العاصمة المؤقتة، مع الصلاحيات الممنوحة له بالإصدار النقدي وإدارة الاحتياطيات الدولية وإدارة نظام «سويفت» للتحويلات المالية الدولية، وحينها جرى الترويج لنقل البنك المركزي إلى عدن، شماعة لتبرير عدم قدرة سلطة صنعاء على دفع رواتب موظفي الدولة، بينما في الواقع، ظل البنك المركزي في صنعاء، يمارس نشاطه في الرقابة المصرفية وإدارة حسابات الحكومة وسوق الصرافة وسعر الصرف، مدعوماً بكوادره المدربة والمؤهلة، وبذلك تم التأسيس للانقسام النقدي والمصرفي بين مناطق صنعاء، ومناطق عدن.

مرحلة السياسات المتهورة

خلال الفترة من 2017-2019، اتبعت كل من سلطتي عدن وصنعاء، سياسات اقتصادية متهورة وغير رشيدة، ففي عدن اتجهت الحكومة نحو سياسة مالية متهورة لتمويل نفقاتها من مصادر تضخمية عن طريق طباعة نقود جديدة دون توفر احتياطيات كافية من النقد الأجنبي لإدارة سعر الصرف، مما دفع بالقوة الشرائية للريال إلى تدهور كبير، حيث ارتفع سعر الصرف بمعدل ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب، مسبباً زيادة في معدل التضخم على السلع والخدمات بالنسبة نفسها، مما أثقل كاهل المواطنين محدودي الدخل والشرائح الفقيرة في المجتمع.

وخلال تلك الفترة، حصلت سلطة عدن على ودائع ومنح من الحكومة السعودية بلغت 2,4 مليار دولار، وللأسف لم تستخدم بشكل سليم لإدارة سعر الصرف، بل شابها الكثير من الفساد والعبث، حسب ما ورد في تقارير خبراء الأمم المتحدة، ويعد ذلك إخفاقاً جسيماً في إدارة الشأن الاقتصادي وفي الحفاظ على المال العام.

وبالمقابل، اتبعت سلطة صنعاء، سياسات مالية منحجة قائمة على فرض جبايات ضريبية وجمركية وزكوية وغيرها بلغت عشرات أضعاف ما كانت عليه في عام 2014، دون الالتزام بالصرف على بنود النفقات العامة من الرواتب أو الإعانات أو النفقات الاستثمارية، وفي الجانب النقدي، اتخذت سلطة صنعاء، إجراءات صارمة خلال عام 2019 لمنع تداول الطبعات الجديدة من العملة الصادرة عن بنك مركزي عدن، وهذا أدى إلى التباين في سعر الصرف بين مناطق صنعاء، ومناطق عدن.

مرحلة تعميق الانقسام

مع إعلان سلطة صنعاء، منع التداول بالعملة الجديدة، منذ مطلع عام 2020، بدأت مرحلة جديدة لتوسيع دائرة الانقسام النقدي والمصرفي، وظهور نظامين لسعر صرف الريال، نظام شبه مستقر في مناطق صنعاء، ونظام متقلب ومتدهور في مناطق عدن، وصل الفرق بينهما، في الأيام الماضية، إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، وكان لهذا التباين الشديد بين السعرين انقسام في النظام المصرفي بين المنطقتين، تجسد في فك الارتباط بين الحسابات البنكية للشركات والتجار والمواطنين، في إطار البنك الواحد في مناطق صنعاء وفروعه في مناطق عدن، مما أدى إلى تصاعد رسوم التحويلات المالية بالريال عبر البنوك أو شركات الصرافة بين مناطق صنعاء، وعدن، وبرزت ظاهرة الدولارية أساساً لتقييم الريال المنهار في عدن، مقابل الريال شبه الثابت في صنعاء، ومما زاد من تدهور قيمة الريال في مناطق عدن، استمرار سلطتها في تمويل نفقاتها من مصادر تضخمية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وهذا ساهم بقوة في تصاعد أسعار السلع والخدمات وارتفاع معدلات التضخم.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني